

السودان

عدد السكان: 33.5 مليون	2013	2012	
مدى انتشار الإنترنت عام 2012: 21 في المئة	غير متوفر	غير متوفر	وضع حرية الصحافة عبر الإنترنت
تطبيقات وسائل الاعلام الاجتماعية/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محظورة: نعم	17	غير متوفر	العقبات أمام الدخول (0 - 25)
المحتوى السياسي/ الاجتماعي محظور: نعم	19	غير متوفر	العقبات أمام المحتوى (0 - 35)
يتم اعتقال المدونين/ مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : نعم	27	غير متوفر	انتهاكات حقوق المستخدم (0 - 40)
وضع حرية الصحافة لعام 2013: غير حرة	63	غير متوفر	المجموع (0-100)

التطورات الرئيسية: مايو/أيار 2012- أبريل/نيسان 2013

- اندلاع احتجاجات مناهضة للحكومة على نطاق واسع تُعرف ب"السودان تثور" في الخرطوم في يونيو/ حزيران عام 2012، وانتشرت في جميع أنحاء البلاد. أدت الاحتجاجات إلى قيام الحكومة بأول حملة ضد مستخدمي الإنترنت (أنظر القيود على المحتوى).
- قامت الوحدة السبيريانية الجهادية التابعة لدائرة المخابرات بتكثيف جهودها لفرض رقابة على محتوى الانترنت المناهض للحكومة واستهدفت المخالفين السبيريانيين وتلاعبت بالمعلومات الواردة على الانترنت أثناء وبعد الاحتجاجات (أنظر القيود على المحتوى).
- تم اعتقال العديد من المدونين وصحفيي الإنترنت أو مضابقتهم لاشتراكهم في احتجاجات يونيو/حزيران 2012 (أنظر انتهاكات حقوق المستخدم).
- في ديسمبر/كانون أول 2012، تم تقديم مشروع قانون الصحافة الجديد إلى الجمعية الوطنية، ومن المرجح أن يشمل القانون المقترح أحكاما تنظم وسائل الاعلام على الانترنت (أنظر انتهاكات حقوق المستخدم).

ملاحظة المحرر حول التطورات الأخيرة

في 25 سبتمبر/أيلول 2013، شهد السودان تعطيماً كاملاً لشبكة الإنترنت بعد اندلاع الاحتجاجات المناهضة للحكومة في الخرطوم بسبب وقف دعم الوقود¹. ووفقاً لبحث أجرته شركة استخبارات الإنترنت رينيسيس (Renesys)، لم يكن هناك أي شبكات متاحة في السودان حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر بالتوقيت المحلي نتيجة إما لمشكلة فنية كارثية أو جهد منسق مركزيًا لتعطيل الوصول كلية إلى شبكة الإنترنت². وبينما لا يمكن تأكيد وقوف الحكومة وراء الإغلاق وقت كتابة هذا التقرير، فإن توقيته يدعم بقوة شبهات التدخل الحكومي، سيما وأن رينيسيس كانت قد أعلنت انقطاعاً مماثلاً، وإن كان على نطاق أصغر ولفترة أقصر، لشبكة سوداتل في يونيو/حزيران 2013 جاء قبل حدوث احتجاج كبير آخر³.

المقدمة

لقد كانت السودان خلال معظم تاريخها منذ عام 1955 منهكة في حرب أهلية وصراعات مستمرة، مما أدى إلى تشريد ملايين السودانيين وإلى حالة من الحرمان الاقتصادي بالنسبة لغالبية البلاد. ونتيجة لذلك، يعيش 46.5 في المئة من السكان تحت خط الفقر الرسمي للأمم المتحدة وذلك اعتباراً من نهاية عام 2012⁴. ومع ذلك، فقد أدى اكتشاف النفط في جنوب السودان قبل استقلال تلك المنطقة من الشمال في يوليو/تموز 2011 إلى طفرة اقتصادية لفئة النخبة وللحزب الحاكم في البلاد على مدى السنوات العشر الماضية، والتي بدورها ترجمت إلى مكاسب لعدد من القطاعات، ولا سيما قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية⁵.

وقد مكنت خدمة الإنترنت الميسورة التكلفة والموثوق بها على نحو متزايد المواطنين السودانيين من استخدام أدوات الإعلام الرقمي لتبادل المعلومات والتواصل مع المجتمع الدولي وتوثيق الأخبار التي لا تجري تغطيتها في وسائل الإعلام التقليدية التي تخضع لرقابة مشددة وتنظيم حركات الاحتجاج ضد القمع الحكومي. ولكن هذا التواصل والنشاط على الإنترنت أدى إلى اتخاذ الحكومة السودانية برئاسة الرئيس عمر البشير إجراءات صارمة على نحو متزايد ضد حرية الإنترنت من خلال تكتيكات مختلفة شملت الرقابة المتزايدة على منافذ الأنباء والمنتديات المعارضة على شبكة الإنترنت ونشر وحدة سبيرانية جهادية لرصد مواقع وسائل الإعلام الاجتماعية واختراق حسابات الناشطين⁶ ومضايقة واعتقال نشطاء وسائل الإعلام الرقمية وصحفيي الإنترنت، من بين تكتيكات أخرى.

ازدادت القيود على الإنترنت والقمع الحكومي ضد مستخدمي الإنترنت على نحو مكثف أثناء وبعد الاحتجاجات الواسعة النطاق المناهضة للحكومة التي تُعرف بـ "السودان يثور" التي اندلعت في يونيو/حزيران 2012، وتأججت إلى حد بعيد بسبب وسائل الإعلام الرقمي. وفي بلد واجه فيه صحفيو وسائل الإعلام التقليدية لعقود الرقابة الروتينية والاحتجاز والعنف، أدت الأحداث التي وقعت في عام 2012 إلى قيام الحكومة باستهداف المدونين والمخالفين السبيرانيين للمرة الأولى، حيث يواجه بعضهم

¹ "مقتل سبعة أشخاص على الأقل في السودان بينما يشتعل العنف المناهض للحكومة"، قناة العربية، 26 سبتمبر/أيلول 2013. <http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2013/09/25/Internet-access-shut-down-in-Sudan-amid-Khartoum-riots.html>

² أندريا بيترسون، "السودان يفقد الدخول إلى الإنترنت - ويبدو أن الحكومة وراء ذلك"، واشنطن بوست، 25 سبتمبر/أيلول 2013، <http://www.washingtonpost.com/blogs/the-switch/wp/2013/09/25/sudan-loses-internet-access-and-it-looks-like-the-government-is-behind-it/>

³ شركة Renesys، إعلان على تويتر، 29 يونيو/حزيران 2013، 4:33 بعد الظهر، <https://twitter.com/renesys/status/351060825722736640/photo/1>

⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "حالة الأهداف الإنمائية للألفية في السودان في عام 2012"، http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm

⁵ "الأثار الاقتصادية الناجمة عن الاتصالات المتنقلة في السودان"، مجموعة زين وTelefonaktiebolaget LM أريكسون، 5 يونيو 2009، http://www.ericsson.com/res/thecompany/docs/sudan_economic_report.pdf

⁶ مقابلة مع داعية لحرية الصحافة والصحفيين في الخرطوم، السودان، 16 يناير/كانون الثاني 2012.

الاعتقال لمدة تصل إلى شهرين، وتناقلت الأخبار حالة تعذيب واحدة، وفر آخرون من السودان خوفاً على حياتهم بعد تعرضهم للتهديدات أو الاعتداء الجنسي أو التعذيب.

العوائق أمام الدخول إلى الإنترنت

إن الإنترنت في السودان متاحة بأسعار معقولة ويمكن الوصول إليها على نطاق واسع في المدن والبلدات الكبيرة. ووفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، نمت نسبة انتشار الإنترنت من 19% في عام 2011 إلى 21 في المائة في عام 2012، ويمثل ذلك 7.5 مليون مستخدم في بلد يبلغ عدد سكانه 34.2 مليون نسمة⁷. ومع ذلك، يمكن أن يكون عدد المستخدمين أعلى إلى حد ما وقد انتشرت الهواتف النقالة المزودة بالإنترنت على نطاق واسع وأصبحت أرخص في السنوات الأخيرة. وقد ذكرت الهيئة الوطنية للاتصالات (NTC)⁸، وهي الهيئة التنظيمية الحكومية، أن هناك أكثر من 27 مليون مشترك للهاتف الخليوي في

السودان اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول 2012⁹، بالإضافة إلى تغطية شبكة الاتصالات لـ 88 في المئة من السكان، حيث تصل إلى 800 مدينة وبلدة على الأقل¹⁰، بما في ذلك مناطق نائية من المنطقة التي مزقتها الحرب في دارفور¹¹. وأشار الاتحاد الدولي للاتصالات إلى وصول الهاتف المحمول لأكثر من 60 في المئة في نهاية عام 2012¹².

في أعقاب اتفاقية السلام الشاملة لعام 2005 (CPA) الموقعة بين الحكومة السودانية وثور جنوب السودان، الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، توسعت صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية بمعدل غير مسبوق، حيث عاد الآلاف من السودانيين المغتربين من الشتات. وخلال هذا الوقت، انخفضت أسعار خدمات الدفع المسبق والدفع اللاحق إلى النصف، وبدأت الشركات تقدم التوصيلات اللاسلكية لخدمة العدد المتزايد من المقاهي والفنادق¹³.

ووفقاً للمعايير الإقليمية والدولية، تعتبر البنية التحتية للاتصالات في السودان من بين البنى التحتية الأكثر تطوراً والأكثر يسرة بالنسبة للأسعار، إذ سجلت السودان أدنى متوسط سعر للدفع اللاحق في الدقيقة الواحدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2012¹⁴. وهناك أربع شركات مرخصة موردة للاتصالات في السودان هي زين وأم تي أن (MTN) وسوداتل - وهي توفر خدمات الإنترنت وخدمات الهاتف النقال - وكنار التي توفر خطوط الهاتف الثابتة وإنترنت المنزل¹⁵. وتوفر كل من MTN وسوداتل خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض (broadband internet)، وتعتبر سوداتل أول من أدخل تقنية 3.75G¹⁶. وتقدم زين أيضاً خدمة الإنترنت السريع من خلال الناقل التسلسلي العالمي (USB) وخدمات الإنترنت بالهاتف المتنقل، وإن كانت هي وMTN تستأجر قدرتها على الوصول إلى شبكة الإنترنت الدولية من سوداتل وكنار. علماً أن زين وMTN وكنار شركات مملوكة للأجانب¹⁷، بينما تمتلك الحكومة 22 في المئة من أسهم سوداتل¹⁸.

⁷ الاتحاد الدولي للاتصالات، "النسبة المئوية من الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، 2000-2012"،

<http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>

⁸ تأسست الشركة الوطنية للاتصالات في عام 1996، وهي تشرف على تنظيم صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في السودان وتمنح تراخيص لمشغلي الاتصالات السلكية واللاسلكية وتحمي كذلك الأمن القومي للدولة، من بين مهام أخرى.

⁹ "الإشراكات الخليوية المتنقلة 2012"، احصائيات البيانات، الشركة الوطنية للاتصالات، آخر تعديل 6 مايو/أيار 2013،

http://www.ntc.gov.sd/images/stories/docs/English/mobile_cellular_subscription.pdf

¹⁰ "الأثار الاقتصادية للاتصالات المتنقلة في السودان".

¹¹ "شبكات التغطية للاتصالات"، احصائيات البيانات، الشركة الوطنية للاتصالات، آخر تعديل 6 مايو/أيار 2013،

<http://www.ntc.gov.sd/images/stories/docs/English/coverage.pdf>

¹² الاتحاد الدولي للاتصالات، "إشراكات الهاتف المحمول الخليوية، 2000-2012".

¹³ مقابلة مع أفراد يعملون في صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الخرطوم، السودان، 07-25 يناير/كانون الثاني 2012.

¹⁴ محمد سلام، "السودان يحتل المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خدمات ضرائب المبيعات على التليفون المحمول" أخبار

تكنولوجيا المعلومات IT أفريقيا، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

¹⁵ مقابلة مع خبير في صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الخرطوم، السودان، 17 يناير/كانون الثاني 2013.

¹⁶ "معلومات عن الخلفية"، شركة السوداني، تم الوصول إليها في يناير/كانون الثاني 2013،

<http://sudani.sd/PublicOne/Content/Sudani/Background>

¹⁷ إن غالبية المساهمين في زين كويتيون، وفي MTN من جنوب أفريقيا، وفي الكنار الإماراتيون. راجع: "الأثار الاقتصادية الناجمة عن الاتصالات المتنقلة في السودان".

بدأت شركات الاتصالات تقديم خدمات الانترنت بالهاتف المحمول بأسعار معقولة في عام 2010، مما سمح لعدد متزايد من المواطنين، خاصة الطلاب، تصفح الإنترنت من أجهزتهم النقالة، كما أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك. واعتباراً من يناير/كانون الثاني عام 2013، بلغ سعر الاشتراك الشهري على الشبكة السودانية 9 جنيهات سودانية (1.5 دولار أمريكي) لكل 1 جيجا بايت، بينما بلغت تكاليف الإنترنت الشهرية الغير محدودة 15 جنيه سوداني (2.50 دولار أمريكي) و 21 جنيه سوداني (3.50 دولار أمريكي) على MTN وزين، على التوالي¹⁹. وتقدم الشركات الثلاث كذلك خدمات الإنترنت غير المحدود يوميا بأسعار لا تتجاوز 1 جنيه سوداني (0.16 دولار أمريكي)²⁰.

وفضلاً عن الإنترنت عبر الهاتف النقال، فإن بإمكان المستخدمين أيضاً الوصول إلى الإنترنت من أجهزة الكمبيوتر المكتبية الشخصية التي يتراوح سعرها بين 71 دولار أمريكي و 100 دولار أمريكي، أو من أجهزة الكمبيوتر المحمولة التي تبدأ أسعارها عند 110 دولار أمريكي للجهاز الجديد. وعلاوة على ذلك، فإن أجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المستعملة متاحة على نطاق واسع، ويمكن للمستخدمين دفع ثمن جهاز كمبيوتر في أقساط أسبوعية أو شهرية. ويمكن الوصول إلى الإنترنت من خلال مودم الناقل التسلسلي العالمي (USB) عالي السرعة، والذي تبلغ كلفته 11 دولاراً أمريكياً على شبكة زين، بينما تبلغ تكلفة 5 جيجابايت من البيانات 4.50 دولار أمريكي في الشهر. وتوفر شبكة سوداني لمستخدميها وحدات تخزين على الإنترنت مجانية على الناقل التسلسلي العالمي عند شراء باقات الإنترنت التي تتراوح أثمانها بين 21 دولاراً أمريكياً لثلاثة أشهر و 78 دولاراً أمريكياً لسنة واحدة²¹. غير أن هناك أقل من 25,000 اشتراكاً على النطاق العريض الثابت في نهاية عام 2012، وهو ما يمثل 0.05 في المائة من السكان وفقاً لإحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات²². وتستوفي مقاهي الإنترنت، التي تتركز في مناطق الأسواق، 0.30 دولاراً أمريكياً للساعة الواحدة في المتوسط²³، على الرغم من أن عدد مقاهي الإنترنت في ولاية الخرطوم قد انخفض بشكل ملحوظ منذ أوائل سنوات القرن الحادي والعشرين نظراً لأن الإنترنت أصبحت أرخص وفي متناول الجمهور على نحو أكبر.

إن توافر شبكات الإنترنت السريعة في السودان هو إلى حد كبير نتيجة للمنافسة بين شركات الاتصالات الرئيسية الأربعة. وفي ظل الظروف العادية، تكون الانترنت سريعة نسبياً، وتعمل بسرعات معلنة تصل إلى 21 ميجابايت في ثانية (Mbps) على شبكة زين في الخرطوم و 7.2 ميجابايت في الثانية (Mbps) في المناطق الأخرى. ومع ذلك، وخلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة في يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2012، كانت هناك تقارير عن سرعات إنترنت بطيئة للغاية قبل أن تصبح غير قابلة للوصول تماماً للمستخدمين على زين وشبكات السودان لعدة ساعات قبل احتجاجات 29 يونيو/حزيران، وفقاً لبعض التقارير المستقلة²⁴. ولا يزال من غير المؤكد ما إذا كان سبب انقطاع الخدمة تدخل الحكومة المتمرد أو لقضايا فنية، على الرغم من الاضطرابات قد أدت إلى انتشار المخاوف الفورية بين الناشطين على أن السلطات سوف تحذو حذو مبارك في مصر وتعمل على إغلاق شبكة الإنترنت كلياً²⁵. وفي آخر تقرير لها في يونيو/حزيران 2013، ومرة أخرى في سبتمبر/أيلول 2013 (بعد فترة التغطية لهذا التقرير)، أكدت شركة مخابرات الإنترنت ريسيس (Renesys) حادثي انقطاع منفصلين للإنترنت قتل أنهما كانا بتوجيه من الحكومة كإجراءات استباقية للاحتجاجات الكبيرة (راجع "ملاحظة المحرر على التطورات الأخيرة")²⁶.

¹⁸ مبادرة الشبكة المفتوحة "فترة شبكة الانترنت في السودان"، 7 أغسطس/أب 2009،

https://opennet.net/sites/opennet.net/files/ONI_Sudan_2009.pdf

¹⁹ بناء على مكالمات مع مراكز خدمة العملاء لشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية الثلاثة في الخرطوم، السودان، 07-10 يناير/كانون الثاني

2013.

²⁰ مكالمات مع مراكز العناية بالعملاء.

²¹ مكالمات مع مراكز العناية بالعملاء.

²² الاتحاد الدولي للاتصالات، "اشتراكات النطاق العريض الثابت (السلكي)، 2000-2012".

²³ الأبحاث التي أجريت في يناير/كانون الثاني 2013.

²⁴ تجربة شخصية من مستشار فريدم هاوس ومقرها في الخرطوم. انظر أيضاً: أميرة الحسيني، "السودان: مستخدمو الانترنت يؤكدون شائعات

حجب الإنترنت"، "الأصوات العالمية"، 22 يونيو/حزيران 2012، <http://globalvoicesonline.org/2012/06/22/sudan-netizens-verify-internet-blackout-rumours/>.

²⁵ ميلودي تشانغ "تعتيم الإنترنت في السودان؟" مبادرة الشبكة المفتوحة (مدونة)، 27 يونيو 2012. <https://opennet.net/blog/2012/06/internet-blackout-sudan>.

²⁶ أندريا بيترسون، "السودان يفقد الدخول إلى الإنترنت - ويبدو وكأن الحكومة وراء ذلك"، واشنطن بوست، 25 سبتمبر 2013،

<http://www.washingtonpost.com/blogs/the-switch/wp/2013/09/25/sudan-loses-internet-access-and-it-looks-like-the-government-is-behind-it/>

وفي حين أن الوصول إلى شبكة الإنترنت أخذ في التوسع تدريجيا في السودان، كانت العقوبات الاقتصادية الشاملة التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة ضد نظام البشير منذ عام 1997 عائقا أمام حرية الوصول لمختلف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وأدوات الإعلام الجديد²⁷. وفي عام 2010، تم تعديل العقوبات لتسمح بتصدير تكنولوجيا اتصالات معينة

لتعزيز التدفق الحر للمعلومات²⁸، على الرغم من أنه اعتبارا من عام 2013، فإن العقوبات المعدلة لا تزال غير فعالة بالنسبة لمعظم السودانيين في كثير من النواحي. فعلى سبيل المثال، يتم حظر ويتعذر على المستخدمين تنزيل برامج هامة مثل مجموعة البرامج المضادة للفيروسات وقارئ الوثائق الإلكترونية وتطبيقات الوسائط المتعددة ذات المحتوى الغني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحديثات أمان البرمجيات غير متوفرة، مما اضطر المستخدمين إلى الاعتماد على الإصدارات القديمة التي تجعل أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم وأجهزتهم الأخرى عرضة لهجمات البرمجيات الخبيثة وغيرها من الهجمات التقنية. كما تتأثر الهواتف الذكية ولوحات البيانات لأن المخازن على الإنترنت حيث يمكن للمستخدمين تحميل وتحديث التطبيقات لا يمكن الوصول إليها في السودان. ويستخدم أذكياء المستخدمين أدوات التحايل مثل الخوادم الوسيطة والشبكات الخاصة الافتراضية (VPNs) للوصول إلى الخدمات المحظورة، ولكن من المرجح أن يخفق المستخدمون العاديون في الحصول على هذه الأدوات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشكل مشكلة الوصول هذه تهديدا أمنيا خطيرا للناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مما يجعلهم غير قادرين على استخدام هذه التقنيات في عملهم، ويحتمل أن يجعلهم معرضين لملاحقة ومراقبة الدولة (أنظر "انتهاكات حقوق المستخدم").

وتتولى المؤسسة الوطنية للاتصالات تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السودان. وتنتج هذه الهيئة الحكومية التي تأسست في عام 1996 والتي تقع تحت إشراف وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية إحصاءات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتراقب استخدام الإنترنت وتدخل التكنولوجيا الجديدة إلى البلاد وتسعى إلى تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية في البلاد وصناعة تكنولوجيا المعلومات. وعلى الرغم من أنها هيئة تابعة للدولة، فإن المؤسسة الوطنية للاتصالات تتلقى المنح المقدمة من المنظمات الدولية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبنك الدولي، ويصفها موقعها الإلكتروني بالهيئة "ذات التمويل الذاتي"²⁹.

قيود على المحتوى

ردا على احتجاجات "السودان يثور" التي اندلعت في مختلف أرجاء البلاد في يونيو/حزيران 2012، منعت الحكومة الدخول إلى ثلاثة مواقع إخبارية وزادت من استخدامها لوحدة الجهاد السيرية لاستهداف المشاركين الرئيسيين في الاحتجاج وتلاعبت في مجال نطاق المعلومات على الإنترنت. وقد تم حظر يوتيوب بشكل أحادي لفترة بعد الانتشار الواسع لفيديو الهجوم المعادي للإسلام في سبتمبر/أيلول 2012.

وتقر الاستراتيجية الوطنية لبناء صناعة المعلومات لعام 2001 صراحة أنه يتم حجب وفلترة محتوى الإنترنت "الغير أخلاقي" و "المجدف". وتتصف المؤسسة الوطنية للاتصالات بالشفافية بسببها حول مضمون الإنترنت الذي تحجبه، إذ تقول أن 95 في المئة من المواد المحظورة تتعلق بالمواد الإباحية³⁰. وقد أكدت الاختبارات التي أجرتها أخيرا مشاركة مبادرة الشبكة المفتوحة

²⁷ "ما تحتاج إلى معرفته عن عقوبات الولايات المتحدة - السودان"، وزارة الخزانة الأمريكية، 25 يونيو/حزيران 2008،

<http://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/sudan.pdf>

²⁸ "وزارة الخزانة تصدر ترخيصا جديدا عاما لدعم وتعزيز الاتصالات المستندة إلى الإنترنت والتدفق الحر للمعلومات في إيران والسودان وكوبا"،

وزارة الخزانة الأمريكية، بيان صحفي، 8 مارس/أذار 2010، <http://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/tg577.aspx>

²⁹ "الميزانيات السنوية"، المجلس الوطني للاتصالات، 16 أكتوبر/تشرين أول 2010،

<http://www.ntc.gov.sd/index.php?n=b3B0aW9uPWNvbV9ja250Zw50JnZpZxc9YXJ0aWNsZS50ZD04Jk10ZW1pZD0xNjYmbGFuZz>

11aw

³⁰ "منع أو فتح المواقع"، المؤسسة الوطنية للاتصالات، آخر تعديل 6 مايو/أيار 2013،

<http://www.ntc.gov.sd/index.php?n=b3B0aW9uPWNvbV9ja2Vcm1ZnZpZxc9Y2tmb3JtcyZpZD0xJk10ZW1pZD0xMjYmbGFuZz11>

aw%3D%3D

في عام 2009 أن المواقع ذات المحتوى "الجنسي الصريح" محجوبة، بالإضافة إلى بعض مواقع المواعدة والقرصنة المعلوماتية وتلك التي سهلت التصفح المجهول أو المراوغة³¹.

ولا يتم حظر مواقع وسائل الاعلام الاجتماعية مثل الفيسبوك وتويتر، على الرغم من أن السودان قد منعت يوتيوب والمنتدى السوداني الشعبي والموقع الإخباري السوداني على الانترنت لفترات مختلفة منذ عام 2008 ردا على محتوى اعتبره النظام حساسا جدا، مثل مقالات عن الحرب في دارفور³². وتتراوح فترات الحجب عادة من بضعة أيام إلى بضعة أسابيع، وعندما يصبح الموقع عاملا على شبكة الانترنت مرة أخرى، يمكن أن يستغرق بعض الوقت لاستعادة المحتوى بالكامل. وجاء الحجب طويل الأجل والأكثر استدامة للمواقع في أعقاب اندلاع احتجاجات حركة "السودان يثور" في يونيو/حزيران ويوليو/تموز عام 2012. وفي 25 يونيو/حزيران 2012، منعت المؤسسة الوطنية للاتصالات (NTC) الصحف السودانية على الانترنت التالية *السوداني على الانترنت (Sudanese Online)* و*الركوبة (Rakoba)* و*الحرية (Hurriyat)*³³، وتعرف الأخيرتان بأنهما مناهستان للحكومة. ويوجد مقر صحيفة حرية في كمبالا، أوغندا، وتتألف هيئة تحريرها من صحافيين بارزين تركوا السودان بعد أن عانوا من العديد من المحاكمات بسبب كتاباتهم. ويعمل لدى صحيفة *الركوبة*، من ناحية أخرى، عدد من الصحفيين المجهولين داخل السودان ولكن يتم إدارتها من قبل مجموعة مقرها في منطقة الخليج³⁴. واعتبارا من أبريل/نيسان عام 2013، كانت *الركوبة* الصحيفة الوحيدة التي لم تُحجب، في حين ظلت حرية *والسوداني على الانترنت* محظورتان ولا يمكن الوصول إليهما إلا من خلال برامج التصفح المجهول مثل برنامج تور (Tor). ويمكن بواسطة بعض برامج الاتصال فتح موقع الويب بعد إضافة الحرف "s" إلى مكون "http" في وصلة URL المحجوبة للوصول إليه عبر بروتوكول https الآمن.

وفي منتصف سبتمبر/أيلول 2012، منعت المؤسسة الوطنية للاتصالات (NTC) منصة يوتيوب بالكامل بعد انتشار فيديو "براءة المسلمين" عبر التنقل الإلكتروني الذي أثار الاحتجاجات في السودان ومختلف أنحاء العالم المسلم³⁵، على الرغم من أن الموقع كان لا يزال يمكن الوصول إليه باستخدام برمجيات https. وقبل يومين من حظر يوتيوب، اندلعت احتجاجات ضد الفيلم أمام سفارتي الولايات المتحدة وألمانيا في الخرطوم، مما أدى إلى مقتل اثنين من المتظاهرين بعد اشتباكات مع الشرطة³⁶. وقد تم رفع الحظر عن المنصة في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2012، وبقي كذلك حتى مايو/أيار 2013.

كما تدير وحدة التحكم بخدمة الإنترنت في المؤسسة الوطنية للاتصالات فلتر محتوى الإنترنت، ويمكن للمستخدمين تقديم طلبات عن طريق موقع المؤسسة الوطنية للاتصالات إما لحجب أو رفع الحجز عن المواقع "التي تعتبر غير محتوية على المواد الإباحية"³⁷. ومع ذلك، فإن المؤسسة الوطنية للاتصالات لا تحدد ما إذا كانت طلبات المنع أو إلغاء الحظر تشمل المواقع السياسية. ويصادف المستخدمون الذين يحاولون الوصول إلى موقع محبوب صفحة سوداء تنص صراحة على التالي: "لقد تم حظر هذا الموقع" من قبل المؤسسة الوطنية للاتصالات، ويشمل عنوان بريد إلكتروني للاتصال filtering@ntc.gov.sd³⁸.

ونتيجة لتزايد الرقابة على الإنترنت، بدأت بعض منافذ الأنباء المعارضة بنقل أجهزتها خارج البلاد لتجنب حجب مواقعها. فعلى سبيل المثال، تعمل *السوداني على الانترنت* حاليا من الولايات المتحدة، في حين تعمل *سودان تريبيون* من مقرها في فرنسا وتعمل *التعبير*، وهي صحيفة جديدة على الإنترنت انطلقت في 3 مايو/أيار 2013 بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة،

من مقرها في المملكة المتحدة³⁹. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه إذا تم إقرار مشروع قانون الإعلام مع الآثار المترتبة على الأخبار الرقمية (أنظر "انتهاكات حقوق المستخدم").

³¹ مبادرة الشبكة المفتوحة "فلتر شبكة الانترنت في السودان".

³² مبادرة الشبكة المفتوحة، "فلتر شبكة الانترنت في السودان".

³³ إيفا جالبيرين، "السودان يثور، الحكومة تتخذ إجراءات صارمة ضد المعارضة"، مؤسسة الحدود الإلكترونية، 10 يوليو/تموز 2012، <https://www.eff.org/deeplinks/2012/07/sudan-revolts-government-cracks-down-dissent>

³⁴ مقابلة مع صحفي ينتسب إلى ركوبة *Al-Rakoba* في الخرطوم، السودان، 20 يناير/كانون الثاني 2013.

³⁵ السودان تحظر يوتيوب بسبب فيلم معادٍ للإسلام -المصادر"، *سودان تريبيون*، 17 سبتمبر/أيلول 2012، <http://www.sudantribune.com/spip.php?article43916>

³⁶ "المحتجون في السودان يقتحمون السفارة الألمانية ويرفعوا العلم الإسلامي"، رويترز، 14 سبتمبر/أيلول 2012، <https://www.nydailynews.com/news/world/sudan-protesters-storm-german-embassy-raise-islamic-flag-article-1.1159566>

³⁷ "حظر أو عدم حظر المواقع".

³⁸ صورة موقع محجوب: <https://docs.google.com/file/d/0B6mgwvplJ6ladEXt3RTZW1jSkk/edit>

³⁹ ريم عباس، "التحول في السودان من الصحف المطبوعة إلى الصحافة على الانترنت"، مركز الدوحة لحرية الإعلام، 16 مايو/أيار 2013، <http://www.dc4mf.org/en/node/3740>

وعلى الرغم من تزايد حالات المراقبة على الإنترنت في عام 2012، فإن صحف الإنترنت تتمتع بحرية أكثر من وسائل الإعلام التقليدية التي تخضع في كثير من الأحيان للرقابة قبل النشر ومصادرة كامل الكمية المطبوعة من الصحف، وتحذيرات من رجال جهاز الأمن والمخابرات الوطني (National Intelligence and Security Service) ضد كتابة التقارير عن بعض المواضيع التي تعتبر من المحرمات⁴⁰. وقد ازدادت القيود المفروضة على وسائل الإعلام التقليدية في أعقاب صدور قانون الأمن الوطني لسنة 2010، الذي يخول جهاز الأمن الوطني باعتقال الصحفيين وفرض رقابة على الصحف تحت ذريعة "الأمن القومي"⁴¹. وهكذا بدأ العديد من الصحف المطبوعة بتعميم المواد الخاضعة للرقابة أو الحظر على مواقعها على الشبكة وصفحات وسائل الاعلام الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، استخدمت صحيفة الميدان، وهي لسان حال الحزب الشيوعي، الفيسبوك وموقعها على شبكة الانترنت لنشر مقالات منذ مايو/أيار 2012. وتستخدم صحيفة الجريدة أيضا صفحتها على الفيسبوك لنشر المواد الخاضعة للرقابة. ومع ذلك، بدأت السلطات حملة ضد هذه الأشكال من الصحافة الإلكترونية. ففي نهاية عام 2012، ذكر أحد صحافيي الجريدة أنه تعرض للتهديد من قبل جهاز الأمن الوطني لمنعه من نشر مقابلة مع سياسي شاب على صفحة الجريدة على الفيسبوك بعد أن حظرت الرقابة النسخة المطبوعة⁴².

واستجابة لأحداث الربيع العربي وانتشار حركات الاحتجاج المناهضة للحكومة التي يتم تنظيمها على مواقع وسائل الاعلام الاجتماعية في أوائل عام 2011، أطلق حزب المؤتمر الوطني الحاكم وحدة جهادية سيبرانية للقيام "بعمليات الدفاع على الإنترنت" و "سحق المعارضة على الإنترنت"⁴³. وفي حين كان الجهاديون السيبرانيون موجودين على نطاق أصغر قبل عام 2011، بدأت الحكومة توسيع الوحدة عندما أدركت القدرة القوية لوسائل الاعلام الاجتماعية والصحافة على الإنترنت لنشر المعلومات وإيصال الأحداث إلى المجتمع الدولي وتحريك الاحتجاجات.

وفي عام 2011، كشفت وثيقة مسربة أن الوحدة الجهادية السيبرانية توظف خدمات أكثر من 200 شخص مقسمين عبر مواقع مختلفة ويعملون في ثلاث ودييات لضمان التغطية على مدار الساعة، وخاصة خلال الأطر الزمنية عندما تكون حركة الدخول على الإنترنت في أعلى مستوى، مثل الوقت المتأخر من الليل وخلال عطلة نهاية الأسبوع⁴⁴. وقد وجدت أبحاث أكثر حداثة أن عدد المجندين زاد في عام 2012، وأن جهاز الأمن الوطني ينشط بالتجنيد بشكل كبير في الجامعات الحكومية، وخاصة في جامعة الرباط⁴⁵ التي تملكها الشرطة. ويبدو أنه يتوفر للوحدة التمويل الكافي للتدريب، ويتم إعطاء رواتب للمجندين الشباب، وهم في معظمهم من الطلاب أو الشباب العاطلين عن العمل. ووفقا لمقابلات خاصة، تلقى الجهاديون السيبرانيون أيضا دورات تدريبية في الهند وماليزيا وغيرها من البلدان حول القرصنة والدخول غير القانوني على مواقع الإنترنت والرصد على الإنترنت.

ترصد الوحدة الجهادية السيبرانية التي يوجد مقرها في مبنى جهاز الأمن الوطني بشكل استباقي المحتوى المعلن على المدونات (blogs) ومواقع التواصل الاجتماعي ومنديات الصحف على الإنترنت. تقوم الوحدة أيضا بالتصتت على المناقشات على الإنترنت في محاولة للتحقق من المعلومات حول المخالفين الإلكترونيين وكذلك نشر المعلومات الخاطئة. واستخدمت هذه الاستراتيجية بشكل بارز ضد المنتدى الإخباري السوداني على الإنترنت، الذي يعرف بشعبيته بين المثقفين والصحفيين والسياسيين والناشطين المناهضين للحكومة. وعندما لاحظت الحكومة تأثير هذا الموقع في منتصف القرن العشرين، قامت بوضع مساهمين لنشر المعلومات المضللة وإثارة المشاكل بين المستخدمين وتشويه المعلومات المكتوبة من قبل أعضاء المنتدى⁴⁶.

⁴⁰ مقابلة مع رئيس تحرير في الخرطوم، السودان، أغسطس/آب 2012.

⁴¹ جهاز الأمن الوطني ينفذ الاعتقالات التعسفية، وقد يحتجز أي فرد لمدة تصل إلى 45 يوما دون توجيه اتهامات له، ويمكن تجديد فترة الاحتجاز بعد انتهاء فترة ال 45 يوما. لدى ضباط جهاز الأمن الوطني حصانة كاملة من القانون. "جهاز الأمن السوداني يقوم بحملة وحشية ضد المعارضين"، منظمة العفو الدولية، 19 يوليو/تموز 2010،

<http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/report/sudanese-security-service-carries-out-brutal-campaign-against-opponents-2010>.

⁴² مقابلة مع ناشط، أكتوبر/تشرين الأول 2012، الخرطوم، السودان.

⁴³ مقابلة بواسطة البريد الإلكتروني مع محررين من حريات وركوبة Al-Rakoba - يناير/كانون الثاني عام 2013؛ "السودان يطلق العنان للجهاديين السيبرانيين"، بي بي سي نيوز، 23 مارس/آذار 2011، <http://www.bbc.co.uk/news/technology-12829808>.

⁴⁴ "مع وثائق حزب المؤتمر الوطني: عملية الدفاع الإلكترونية لاسقاط الثورة السودانية" [بالعربية]، Sudan Motion، 14 أبريل/نيسان 2012، <http://sudanmotion.com/index.php/news/3-sudan-news/4143-2012-04-14-10-30-28>.

⁴⁵ مقابلة مع خبير اتصالات سلكية ولاسلكية في الخرطوم، السودان، 15 يناير/أيار 2013.

⁴⁶ مقابلة مع داعية لحرية الصحافة والصحفيين في الخرطوم، السودان، 16 يناير/كانون الثاني 2012.

وفي أغسطس/آب 2012، بعد أسابيع قليلة من حملة أمنية ضخمة كبحت جماح موجة من الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد، بدأ ناشط منفي سلسلة نقاش على صحيفة السوداني على الإنترنت بعنوان "الحسابات المستهدفة التي رصدتها وحدة الجهاد السيبرانية"، تضمنت قائمة بـ 274 إسما وصفحات ومجموعات فيسبوك، ووصف الناشط القدرات الفنية الموسعة للوحدة. وقد أوضحت القائمة التي تسربت إلى الناشط في المنفى من قبل "مصدر موثوق"⁴⁷ أن الناشطين على الإنترنت يشكلون الأهداف الرئيسية للوحدة، ولا سيما الشباب، الذين تنشر حساباتهم على وسائل الإعلام الاجتماعية معلومات في الوقت المناسب عن الاحتجاجات وأنباء عن انتهاكات حقوق الإنسان⁴⁸. وشملت القائمة أيضا لائحة بأسماء مجموعات الفيسبوك للاحتجاج في الجامعات والحركات الاجتماعية، مثل مجموعة "الجامعة حرة ويجب على الجنود مغادرتها"، والحركات الشبابية مثل قرفنا ("سئنا") والشرارة وتغير يا سودان الآن. وكان أحد الأفراد المستهدفين محمد حسن العالم (المعروف باسم بوشي)، الذي أصبح شعبيا بعد أن انتشر شريط فيديو الذي يظهر فيه محمد ساخرا من مسؤول الحزب الحاكم على يوتيوب انتشار الفيديوات المعدية في أواخر عام 2011، مما أدى إلى اعتقاله⁴⁹. وقد أدرج في القائمة أيضا اسم نجلاء الشيخ، وهي مدونة فيديو سودانية ذات شعبية وموثقة حقوق الإنسان يستعرض صفحاتها على اليوتيوب ما يقرب من مليون مشاهد⁵⁰، إضافة إلى وائل طه، رئيس التحرير السابق لصحيفة حرية على الإنترنت.

هذا وبدأت السلطات باستخدام أدوات وسائل الإعلام الاجتماعية في عام 2012 لتشويه سمعة المعارضة ونشر المعلومات الخاطئة عنها، وذلك بإطلاق حملات التشهير ضد النشطاء مثل رضوان داود، أحد أبناء دارفور وعامل الإغاثة الإنسانية الذي اعتقل في يوليو/تموز 2012 خلال مظاهرة سلمية. وبعد يومين من اعتقاله، تم إنشاء صفحة على الفيسبوك وأُتهم داود بكونه جزءا من دائرة إرهابية كانت تستعد لوضع متفجرات في الخرطوم⁵¹.

ويتزايد شعبية المنتديات مثل السوداني على الإنترنت في منتصف سنوات القرن العشرين، بدأ المواطنون، خاصة الشباب، بإنشاء مدونات إلكترونية خاصة بهم للتعبير عن آرائهم، مما أدى إلى نمو كبير في إنشاء المدونات على مدى العامين الماضيين. ويكتب المدونون السودانيون الأكثر نشاطا باللغة الإنجليزية، واعتبارا من مطلع عام 2013، كان هناك حوالي 300 مدونة إلكترونية مسجلة في شبكة المدونين السودانية⁵² التي أنشئت حديثا، مقارنة مع ما يقرب من 70 مدونة إلكترونية في أكتوبر/تشرين الأول 2011⁵³.

وقد أصبح التدوين أيضا منصة هامة بالنسبة للصحفيين والكتاب الذين يستخدمونه لنشر تعليق خال من القيود التي توجه إلى الصحف، ونشر كتبهم. فعلى سبيل المثال، يستخدم الكاتب السوداني المعروف عبد العزيز بركة ساكن مدونته لنشر أجزاء من كتبه كعرض مسبق قبل النشر لاستطلاع آراء جمهور القراء وتوزيع كتبه المحظورة حاليا⁵⁴.

وفر التدوين أيضا موقعا للأقليات الإثنية ومثلية الجنس والأقليات الدينية للتعبير عن أنفسهم. وفي عام 2007، ظهر مدون عُرف باسم "المثلي الأسود العربي" في المدونات السودانية، مفاجئا العديدين على حين غرة في بلد يعاقب فيه الشذوذ الجنسي

⁴⁷ البخاري عثمان، "الحسابات المستهدفة من جانب وحدة الجهاد السيبرانية"، [باللغة العربية]، 23 أغسطس/آب 2012، السوداني على الإنترنت،

⁴⁸ على سبيل المثال، كان الاسم الأول المذكور في القائمة أماني العجب، وهي ناشطة معروفة على الإنترنت وناشطة جدا على المنتديات السودانية وكذلك الفيسبوك. هناك القليل من المعلومات المتاحة عن أماني العجب، ومع ذلك، فمن المعروف أنها خارج السودان.

<http://www.change.org/users/7806131>

⁴⁹ "ناشط سوداني اعتقل بعد أيام من تحديه لمسؤول في الحزب الحاكم"، *سودان تريبيون*، 1 يناير/كانون الثاني 2012،

<http://www.sudantribune.com/Sudanese-activist-arrested-days,41152>

⁵⁰ صفحة يوتيوب نجلا الشيخ، تم الوصول إليها في 24 مايو/أيار 2013، <http://www.youtube.com/user/naglaseed>

⁵¹ صورة مرتبة حسب التسلسل الزمني على صفحة الفيسبوك من Sudan.E.Army، أعلنت في 4 يوليو/تموز 2012،

https://www.facebook.com/photo.php?fbid=340853672655563&set=a.194049490669316.46463.194019520672313&type=1&relevant_count=1؛ جون زغبى، "ناشط سوداني يتهم بالإرهاب"، *On the Ground*، (مدونة)، نيويورك تايمز، 11 يوليو/تموز 2012،

<http://kristof.blogs.nytimes.com/2012/07/11/sudanese-activist-charged-with-terrorism/>

⁵² مقابلة مع شبكة المدونين السودانيين، 23 يناير/كانون الثاني 2013، <http://sdunlimitedbloggers.blogspot.com/>

⁵³ أمير أحمد نصر، "المدونين السودانيين"، "المفكر السوداني"، (مدونة)، 26 مارس/أذار 2009،

<http://www.sudanethinker.com/sudanese-bloggers/>

⁵⁴ إن عبد العزيز بركة ساكن أحد الكتاب السودانيين الأغزر إنتاجا. وهو روائي وكاتب قصة قصيرة نشر أكثر من ستة كتب، وهو أيضا مناضل من أجل حقوق الطفل. إنه يدون في <http://barakasakin.blogspot.com>. أنظر ريم عباس، "التعليق حر"، *الغاريان*، 26 أكتوبر/تشرين الثاني

2012، <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2012/oct/26/secret-reading-sudan-banning-books>

بالإعدام.⁵⁵ وبتوثيق حياته كرجل مثلي الجنس في مجتمع محافظ وبتدون تأريخ موقف أسرته تجاه حياته الجنسية، مكّنت المدونة صاحبها في نهاية المطاف وغيره من المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية السودانيين لإنشاء موقع على شبكة الانترنت أصبح جمعية للمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية، دعي حرية السودان.⁵⁶ واستخدم مدون آخر، عثمان نواي من مجموعة الأقلية العرقية النوبية، مدونته لنشر الوعي حول اضطهاد المواطنين من جبال النوبة وتوثيق الحرب التي تجددت مؤخرا في المنطقة.⁵⁷

وخلال الاحتجاجات الطلابية في صيف عام 2012 ضد خطة الحكومة الاقتصادية التشفية القاسية، أصبحت وسائل الاعلام الاجتماعية والبريد الإلكتروني الأدوات الأساسية المستخدمة للحشد وتبادل المعلومات والتواصل لأن الهواتف النقالة أصبحت غير آمنة على نحو متزايد للاستخدام. ووفقا للنشطاء الشباب، تم إجراء معظم الاتصالات بين المتظاهرين خلال ذلك الوقت من خلال الواتس أب (Whats App)، وهو تطبيق ترأسل حر عبر الهاتف الجوال يمكن الوصول إليه عن طريق الإنترنت عبر الهاتف النقال. واعتبر استخدام ذلك التطبيق المحمول أكثر أمانا من الاتصالات بالمكالمات الهاتفية أو الرسائل النصية التي يمكن للسلطات أن تنتصت عليها أو تتعقبها.⁵⁸ إلا أنه كشف عدد هائل من الناشطين الذين تمت مقابلتهم في هذا التقرير قلة مستوى الوعي بالأمن الرقمي ومعرفة محدودة بطرق البقاء أمانا رقميا، مثل كيفية حذف محادثة سكايب.

وفي غضون ذلك، مكنت فعالية وسائل الإعلام الرقمية الاحتجاجات من الانتشار من نقطة انطلاقها في الخرطوم إلى العديد من المدن في جميع أنحاء البلاد.⁵⁹ وحشدت ما بين المئات والآلاف من المتظاهرين للمجاهرة بمعارضتهم لتزايد المصاعب الاقتصادية في السودان. وعلى الرغم من الاستخدام الفعال لأدوات وسائل الإعلام الرقمية في حشد مظاهرات واسعة النطاق، نجحت الحكومة في النهاية في قمع الحركة من خلال حملة القمع العنيفة التي قامت بها ضد المحتجين والصحفيين والناشطين على شبكة الإنترنت. وبالتالي، لم تؤد حركة الاحتجاج إلى أي تغييرات ملموسة لخطط التشفير الحكومية.

ومع ذلك، استمرت الإنترنت في النمو كأداة قوية للناشطين للكفاح من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وفي حالة بارزة، ساعدت حملة على الانترنت في أن تؤدي إلى الإفراج في نهاية المطاف عن جلييلة خميس، وهي ناشطة أمضت تسعة أشهر في الاعتقال من دون تهمة حتى 13 ديسمبر/كانون الأول 2012، عندما حشدت حملة على الإنترنت احتجاجا صامتا أمام سجن النساء في أم درمان الذي كانت محتجزة فيه، حيث تم تقديمها إلى المحكمة. وقد نهيت الحملة أيضا العديد من الأفراد، داخل وخارج السودان، إلى حالة خميس وجعلت من محاكمتها مناسبة عامة، حيث كان العشرات من الحضور ينتظرون خارج قاعة المحكمة في كل جلسة محاكمة وتم نشر تحديثات إجراءات المحاكمة في الوقت الحقيقي على وسائل الإعلام الاجتماعية.⁶⁰ وقد أطلق سراح خميس أخيرا وتم تبرئتها من جميع التهم في 20 يناير/كانون الثاني 2013 (انظر "انتهاكات حقوق المستخدم")⁶¹.

اندلعت حركة نشاط أخرى كبيرة لوسائل الإعلام الرقمية في أوائل عام 2011 واستمرت خلال عام 2012 بعد اعتقال ناشطة من قرفنا، صافية اسحق، والاعتداء الجنسي عليها في يناير/كانون الثاني 2011. وبعد الإفراج عنها، وزعت قرفنا شريط فيديو يوتيوب تحدثت فيه اسحاق بالتفصيل عن الاعتصاب الجماعي الذي تعرضت له على أيدي ثلاثة من العاملين في جهاز الأمن الوطني أثناء احتجاجها، مما يجعلها أول امرأة سودانية تتحدث علنا عن اعتداء جنسي تم ارتكابه من جانب السلطات.⁶² وقد أدت شهادتها على يوتيوب إلى حملة على الإنترنت عبر التناقل الإلكتروني ساعدت تحالف "لا لقهر النساء" في إثارة

⁵⁵ Blackgayarab، مثلي الجنس وفخور، (مدونة): <http://black-gay-arab.blogspot.com/>

⁵⁶ حرية السودان: الجمعية السودانية للمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية (LGBT):

<http://freedom Sudan.webs.com/>

⁵⁷ إن عثمان نواي ناشط في مجال حقوق الإنسان ومدون من جبال النوبة في ولاية جنوب كردفان. ينسب إلى منظمة حقوق الإنسان ARRY

(<http://arry.org/>)، التي أغلقت من قبل الحكومة السودانية في ديسمبر/كانون الأول 2012.

⁵⁸ مقابلات مع نشطاء شباب.

⁵⁹ اسماعيل كشكش، "المحتجون يشتبكون مع الشرطة في السودان"، نيويورك تايمز، 6 يوليو/تموز 2012،

https://www.nytimes.com/2012/07/07/world/africa/in-sudan-protesters-clash-with-the-riot-police.html?_r=0

⁶⁰ مقابلة مع ناشط سبيراني في الخرطوم، السودان، 20 يناير/كانون الثاني 2013.

⁶¹ منظمة العفو الدولية، "السودان تطلق سراح أحد سجناء الضمير"، بيان صحفي، 20 يناير/كانون الثاني 2013،

<http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/sudan-releases-prisoner-conscience-2013-01-20>

⁶² مها السنوسي، "انتهاك حقوق المرأة في السودان: باسم القانون؟"، أفريكا، 6 أبريل/نيسان 2012،

<http://www.afrika.no/Detailed/21360.html>

الاحتجاجات العامة ضد حالات تكرار الاعتداء الجنسي الذي تتعرض له المرأة السودانية، وخاصة ضد أولئك النسوة اللواتي عبرت علنا عن رأيهن ضد الحكومة⁶³.

غير أنه قدم جهاز الأمن الوطني العديد من الصحفيين للمحاكمة لكتابتهم عن قضية اسحق في الصحف المحلية ووجه لهم تهمة "نشر معلومات كاذبة" و "زعزعة الثقة بين الجمهور وقوات الأمن"⁶⁴. وقد جذبت محاكمات هؤلاء الصحفيين أيضا انتباه الجمهور الكبير، واستخدم الناشطاء الفيسبوك وتويتر لحشد حضور الجمهور إلى جلسات استماع المحكمة. ولا تزال قضية اسحق تُسمع في المحكمة الإقليمية الأفريقية⁶⁵ بحلول أبريل/نيسان عام 2013، على الرغم من أن الحكومة تصر على إنكار علمها بالحادثة. علما أن اسحق هربت في نهاية المطاف من السودان بسبب تزايد الإزعاج.

انتهاكات حقوق المستخدم

وقد تقدمت الحكومة باقتراح مشروع قانون إعلام في ديسمبر/كانون الأول 2012 تهدف إلى مزيد من تقييد حرية وسائل الإعلام في السودان، ومن المرجح أيضا أن يتضمن القانون المقترح أحكاما لتنظيم وسائل الإعلام على الإنترنت. واعتقل العديد من المدونين وصحفيي الإنترنت أو تمت مضايقتهم لاشتراكهم باحتجاجات يونيو/حزيران 2012، بينما تم تقديم عدد من الناشطاء للمحاكمة لتغطيتهم لمناطق النزاع في جنوب كردفان وجبال النوبة. كما تعرضت صحفية تعمل عبر الإنترنت للتعذيب أيضا في عام 2012 لنشاطها الاجتماعي.

إن حرية الكلام وحرية التعبير وتكوين الجمعيات حريات محمية اسميا بموجب الدستور الوطني المؤقت لعام 2005 الذي اعتمد كجزء من اتفاق السلام الشامل لعام 2005 (CPA) بين الحكومة السودانية ومجموعة الثوار الجنوبيين، غير أن ذلك الدستور قد انتهت فعاليته رسميا بعد استقلال جنوب السودان في يوليو/تموز 2011. ويجري حاليا إعداد دستور دائم اعتبارا من مايو/أيار 2013.

هذا وقامت السودان بوضع قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية (المعروف باسم قانون جرائم تكنولوجيا المعلومات)⁶⁶ في عام 2007، وهو لا يضمن حرية التعبير ويجرم إنشاء المواقع التي تنتقد الحكومة، بالإضافة إلى المواقع التي تنشر مواد تشهيرية ومحتوى تشهيري تزعم الأداب العامة أو النظام العام⁶⁷. وتنطوي انتهاكات قانون جريمة تكنولوجيا المعلومات على فرض غرامات مالية وعقوبات بالسجن بين سنتين إلى خمس سنوات. وفي حين لم يتم رفع إلى المحكمة سوى حالة تشهير واحدة فقط بموجب قانون جريمة تكنولوجيا المعلومات منذ صدوره في عام 2007⁶⁸، فإن القانون يتعارض بطبيعته مع الحماية الدستورية لحرية التعبير في السودان ويقوض أساس حرية الإنترنت في البلاد.

أما بالنسبة للمدونين والناشطين على الإنترنت فقد كانت قوانين الصحافة والقوانين الجنائية أكثر خطورة. ففي عام 2009، قامت الحكومة بتعديل قانون الصحافة والمواد المطبوعة لعام 2004 المقيد للغاية للصحافة، والذي استمر بالسماح لفرض قيود على الصحافة مراعاة لمصلحة الأمن القومي والنظام العام، كما يحمل رؤساء تحرير الصحف المسؤولية عن جميع المحتوى المنشور في صحفهم⁶⁹. وليس في القانون إشارة محددة إلى وسائل الإعلام عبر الإنترنت، رغم أن صياغة قانون الصحافة ذلك على نحو رحب سمح بتطبيقه على المحتوى عبر الإنترنت. وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2012، تم تقديم مشروع قانون

⁶³ عامل غوراني، "الاغتصاب كأداة للحرب"، مراقب الجيوسياسية، 29 ديسمبر/كانون الأول 2011، <http://www.geopoliticalmonitor.com/rape-as-a-weapon-of-war-4568>؛ "صفحة اسحق تتحدث"، قرفنا، 24 فبراير/شباط، 2011، <http://www.girifna.com/2602>.

⁶⁴ ناهد محمد الحسن، تقرير قرفنا عن المحاكمة (لم ينشر)، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2011، الخرطوم، السودان.

⁶⁵ محكمة الشعب في غامبيا.

⁶⁶ قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية لعام 2007، المؤسسة الوطنية للاتصالات،

http://www.ntc.gov.sd/images/stories/docs/English/Informatics_offences_Act_2007.pdf.

⁶⁷ عبد القادر محمد عبد القادر، "أسوار الصمت: القمع المنهجي لحرية الصحافة والرأي والتعبير في السودان"، المعهد الدولي للصحافة، 2012، http://www.freemedia.at/fileadmin/media/Fences_of_Silence-AbdelgadirMAbdelgadir-3.pdf.

⁶⁸ مقابلة مع داعية لحرية الصحافة في الخرطوم، السودان، 16 يناير/كانون الثاني 2012.

⁶⁹ لجنة حماية الصحفيين، "إقرار قانون الصحافة القمعي في السودان"، بيان صحفي، 11 يونيو/حزيران 2009، <http://www.cpi.org/2009/06/repressive-press-law-passed-in-sudan.php>.

صحافة جديد إلى الجمعية الوطنية يهدف إلى فرض مزيد من تقييد حرية وسائل الإعلام في السودان. وفي حين لم تنشر مسودة القانون حتى الآن علنا، فإن عضوا في المجلس الوطني السوداني كشف في مقابلة أجراها معه مركز الدوحة لحرية الإعلام في أبريل/نيسان 2013 أن القانون الجديد سيتضمن لوائح تنظيمية لوسائل الإعلام على الإنترنت⁷⁰. وفي الوقت نفسه، تقوم السلطات أيضا بتقييد حرية وسائل الإعلام من خلال قانون الأمن القومي لعام 2010، الذي يوفر حصانة لجهاز الأمن الوطني

تمكنه من ممارسة الاضطهاد وتسمح له باعتقال واحتجاز وفرض رقابة على الصحف بحجة الأمن القومي⁷¹. وعلاوة على ذلك، فإن القضاء السوداني غير مستقل، وقد اتخذ إجراءات قطعية في حالات حرية التعبير.

ومنذ أحداث الربيع العربي في عام 2011، يواجه الصحفيون في السودان زيادة في المضايقات والقمع⁷²، حيث يتعرض ما لا يقل عن 20 من الصحفيين والمحررين للغرامات والاستجوابات والاعتقالات وأحكام السجن أو المحاكمات بتهمة تتراوح بين التشهير ونشر معلومات كاذبة أو تقويض الدستور في عام 2012⁷³. ووفقا لشبكة المدونين السودانيين، يتعرض المدونون والصحفيون المواطنون أيضا لمضايقات متزايدة أو الاعتقال في السنوات الأخيرة، لا سيما خلال أوقات الاحتجاج.

وفي إحدى القضايا البارزة، أُلقي القبض على المدون ذو الشعبية ومستخدم تويتر أسامة محمد في 22 يونيو/حزيران 2012 بينما كان يغطي الاحتجاجات في حي بري في الخرطوم⁷⁴. وكأحد أبرز المدونين الذين يستخدمون تويتر هاشتاغ # السودان ينور (hashtag #SudanRevolts) لنشر أحداث الاحتجاج حية، أعتقل أسامة مع شقيقه لتوثيقهما اعتقال متظاهرين آخرين على تويتر ونشر شريط فيديو على قناة الجزيرة يقوم فيه بتوضيح الأسباب التي دعت له للمشاركة في المظاهرات⁷⁵. وأطلق سراح شقيقه، محمد اسعد، الذي هو الآخر يتمتع أيضا بشعبية على تويتر، بعد ساعات قليلة من إلقاء القبض عليه، في حين تم نقل أسامة إلى مكاتب مقر جهاز المخابرات حيث تعرض للضرب لمدة خمس ساعات بعد أن رفض الكشف عن كلمة المرور لهاتف الآيفون الخاص به (his iPhone). وبعد أن وصفه ضابط في جهاز الأمن الوطني إلى المعتقلين الآخرين بأنه "أول من تحدث عن الاحتجاجات للمجتمع الدولي"⁷⁶، أحتجز أسامة لمدة شهرين، وخلالها تعرض لاستجواب طويل حول بريده الإلكتروني والفيديو وغيرهما من الحسابات على منتدي المعارضة، منتدي الركوبة (Al-Rakoba) ومنتدي السوداني على الانترنت (Sudanese Online)⁷⁷. وبالإضافة إلى ذلك، اتهم ضباط جهاز المخابرات أسامة بنشر شريط فيديو له كجزء من جهد منسق لإحالة الحكومة السودانية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد أفرج عنه في أوائل أغسطس/آب 2012 دون توجيه تهم له إلى جانب عشرات المعتقلين الآخرين الذين اعتقلوا خلال الاحتجاجات.

وقد تم توجيه نفس الادعاءات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية ضد مدونة الفيديو البارزة نجلاء سيد أحمد لعملها الوثائقي عن جنوب كردفان، حيث يخوض المتمردون معارك ضد الحكومة منذ يونيو/حزيران 2011 عقب الانتخابات المحلية المزورة، وتوثيقها للوضع الإنساني في جبال النوبة. وفي السنوات القليلة الماضية، قامت سيد أحمد بتسجيل أكثر من 5000 من أسرطة الفيديو حول انتهاكات حقوق الإنسان والاعتقالات والأحداث السياسية، مما أدى بها لأن تصبح هدفا لمضايقات وهجمات جهاز

⁷⁰ ريم عباس، "قانون الإعلام المقترح في السودان يستهدف حرية الصحافة، صحيفة"، مونييتور، 17 يناير/كانون الثاني 2013، <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/01/sudan-press-freedom.html#ixzz2OY2WyeL3> أحمد قال، "القانون الجديد سيمتدح مزيدا من حرية الإعلام في السودان"، مركز الدوحة لحرية الإعلام، 7 أبريل/نيسان 2013، <http://www.dc4mf.org/en/content/new-law-will-grant-greater-media-freedom-sudan> ⁷¹ "جهاز الأمن السوداني ينفذ حملة وحشية ضد المعارضين"، منظمة العفو الدولية، 19 يوليو/تموز 2010، <http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/report/sudanese-security-service-carries-out-brutal-campaign-against-opponents-2010>

⁷² "الصحفيون يواجهون المضايقات المتزايدة في السودان"، منظمة العفو الدولية، 3 مايو/أيار 2012، <http://www.amnesty.org/en/news/journalists-face-increasing-harassment-sudan-2012-05-02> ⁷³ الصحفيين هم أمل هباني، ناهد الحسن، فيصل محمد صالح، عمر حسن القراري، سعد الدين إبراهيم، فاطمة الغزالي، فايز الشيخ، عبدالله الشيخ، محمد لطيف، زينب محمد صالح، جعفر السبكي وحسن اسحاق، من بين آخرين.

⁷⁴ مقابلة مع شبكة المدونين السودانيين، 23 يناير/كانون الثاني 2013. ⁷⁵ مقابلة مع أسامة محمد في الخرطوم، السودان، 24 يناير/كانون الثاني 2013. ريم عباس، "وسائل الإعلام والمدونين يخضعون للرقابة مع انتشار الاحتجاجات في أنحاء السودان"، *UNCUT* (مدونة)، مؤشر على الرقابة، 2 يوليو/تموز 2012، <http://uncut.indexonensorship.org/2012/07/prottests-sudan-intafada-censorship/>

⁷⁶ ريم عباس، "وسائل الإعلام والمدونين يخضعون للرقابة مع انتشار الاحتجاجات في أنحاء السودان"، مقابلة في الخرطوم، السودان، يوليو/تموز 2012.

⁷⁷ ريم عباس، "وسائل الإعلام والمدونين يخضعون للرقابة مع انتشار الاحتجاجات في أنحاء السودان"،

الأمن الوطني طوال عام 2012⁷⁸. وفي يناير/ كانون الثاني داهم رجال جهاز الأمن الوطني منزل سيد أحمد وقاموا بمصادرة حاسوبها المحمول والكاميرات. وفي الأشهر التالية استدعيت للاستجواب مرات عديدة، ولا سيما خلال الاحتجاجات في شهر يونيو/حزيران، وكانت تضطر في كثير من الأحيان إلى البقاء في مكتب جهاز الأمن الوطني لأكثر من 12 ساعة دون طعام. وقد تم رصد منزلها أيضا، وقالت أنها تلقت رسائل في الفيسبوك تهدد أولادها. وبعد أشهر من المضايقات وسط تدهور حالة صحتها، غادرت سيد أحمد وأسرتها السودان في يوليو/تموز 2012⁷⁹. وفي أكتوبر/تشرين أول، رفع جهاز الأمن الوطني دعوى قضائية ضدها غيابيا، متهما إياها بالتآمر ضد الدولة والتحريض على الكراهية، من بين تهمة أخرى، بموجب القانون الجنائي السوداني لعام 1991، الذي ينص على السجن لمدة ثلاث سنوات كحد أدنى وبعقوبة الإعدام كحد أقصى إذا عادت إلى السودان⁸⁰.

وفي مارس/آذار 2012، ألقى القبض على المدرسة والناشطة جليلة خميس من منزلها في منتصف الليل بعد أن ظهرت في شريط فيديو يوتيوب تم تصويره من قبل نجلاء سيد أحمد، ناقشت فيه الوضع الإنساني في جنوب كردفان⁸¹. وفي مايو/أيار 2012، تم استدعاء سيد أحمد للتحقيق معها حول فيديو خميس واتهمت بنشر معلومات كاذبة⁸². وفي الوقت نفسه، ظلت خميس في الاعتقال من دون تهمة حتى ديسمبر/كانون الأول 2012، عندما وجهت إليها رسميا تهمة بموجب ست مواد مختلفة من القانون الجنائي لسنة 1991، بما في ذلك المادة 21 "لاشتراكها في تنفيذ مؤامرة إجرامية" والمادة 51 "لشنها الحرب ضد الدولة"، والمادة 64 بتهمة "التحريض على الكراهية ضد الطوائف أو بينها"، من بين غير ذلك من تهمة أخرى⁸³. تم استخدام فيديو اليوتيوب كالدليل الرئيسي ضد خميس.

وبعد محاكمة استمرت شهرا، وفي ظل ضغوط دولية وحملة محلية تدعو إلى حريتها، أطلق سراح خميس أخيرا في 20 يناير/كانون الثاني 2013 بعد شطب المدعي العام لخمسة من التهم الست بسبب عدم كفاية الأدلة. وفي حين وجهت لها في النهاية بموجب المادة 66 تهمة "نشر أخبار كاذبة"، والتي تصل أقصى عقوبتها إلى ستة أشهر في السجن⁸⁴، اعتبرت الأشهر العشرة التي أمضتها خميس في السجن كعقاب لها. ومع ذلك، فإن حالة خميس تشكل سابقة خطيرة للنشاط الرقمي ومن المرجح أن يؤدي إلى زيادة الرقابة الذاتية وعدم تمكين المدونين ومستخدمي الإنترنت الذين يستخدمون وسائل الإعلام الاجتماعية للدفاع عن حقوق الإنسان في السودان.

وخلال التظاهرات المناهضة للحكومة عام 2012، ألقى القبض على المئات من الناشطين والصحفيين والمدونين لمشاركتهم في الأحداث الاحتجاجية وتغطيتهم لها، بمن فيهم المدونة البارزة مها السنوسي. وعلى الرغم من إطلاق سراح السنوسي في نفس اليوم الذي تم فيه إلقاء القبض عليها في 21 يونيو/حزيران، إلا أنها احتجزت من جديد بعد بضعة أيام خلال مدهمة منزلها من

قبل 12 من ضباط جهاز المخابرات في منتصف الليل. وقد أطلق سراحها لاحقا بكفالة⁸⁵. وفي مقابلة خاصة، أعربت السنوسي عن قلقها بشأن قدرة جهاز الأمن الوطني العثور على منزلها رغم الاحتياطات التي اتخذتها للحفاظ على مكان وجودها خفيا⁸⁶.

تراقب الحكومة الاتصالات عبر الإنترنت بشكل فعال، ويعترض جهاز الأمن الوطني بانتظام رسائل البريد الإلكتروني الخاصة⁸⁷. كما تراقب إدارة شرطة السودان مقاهي الإنترنت للتأكد من أن المستخدمين لا يدخلوا إلى المواقع التي تعتبر غير

⁷⁸ مقابلة مع قرفنا في الخرطوم، السودان، مايو/أيار ويونيو/حزيران 2012.

⁷⁹ "مواطن صحفي وناشط في المنفى القسري"، قرفنا، 7 أكتوبر/تشرين أول 2012، <http://www.girifna.com/6901>.

⁸⁰ مقابلة مع قرفنا في الخرطوم، السودان، يونيو/حزيران 2012، "مواطن صحفي وناشط في المنفى القسري"، السودان على الإنترنت، 5

أكتوبر/تشرين الثاني 2012، <http://www.sudaneseonline.com/news/6233-a-citizen-journalist-and-activist-in-forced-exile.html>.

⁸¹ يوتيوب فيديو نجلا الشيخ، "جليلة خميس كوكو تحكي معاناة شعب النوبة"، [باللغة العربية]، 15 يونيو/حزيران 2011،

<http://www.youtube.com/watch?v=m9EPmxqMLfo>. "اعتقال أنثى ناشطة من جبال النوبة"، قرفنا، 18 مارس/آذار 2012، <http://www.girifna.com/5080>.

⁸² مقابلة في الخرطوم، السودان، يونيو/حزيران 2012.

⁸³ "تدخل جليلة اليوم شهرها التاسع!"، قرفنا، 15 ديسمبر/كانون أول 2012، <http://www.girifna.com/7327>. وكانت التهم الأخرى بموجب

المادة 50، تفويض النظام الدستوري، والمادة 53، التجسس ضد البلاد، والمادة 66، نشر أخبار كاذبة.

⁸⁴ "فيديو: جليلة خميس حرة طليقة!"، قرفنا، 21 يناير/كانون الثاني 2013، <http://www.girifna.com/7724>.

⁸⁵ "السودان تعتقل الناشطة والامم المتحدة تدعو الى الهدوء"، صحيفة الأخبار، 28 يونيو/حزيران 2012،

<http://english.al-akhbar.com/node/9009>

⁸⁶ مقابلة في الخرطوم، السودان، يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2012.

⁸⁷ وزارة الخارجية الأمريكية، "تقرير حقوق الإنسان في السودان 2012"، <http://www.state.gov/documents/organization/204383.pdf>.

أخلاقية من قبل السلطات⁸⁸. وقد أصبحت مراقبة وملاحقة الحكومة لنشطاء وصحفيي الإنترنت واضحة وصريحة بشكل خاص في عام 2012 خلال احتجاجات "السودان بثور". وقد أصبحت الهواتف النقالة أداة خطيرة بصفة خاصة للناشطين، لدرجة أن أحد النشطاء الشباب يصف كيف أن لدى السلطات "التكنولوجيا ليس فقط لاستراق السمع للمكالمات الهاتفية الخاصة بك، ولكن لمعرفة موقعك إذا كنت تستخدم هاتفك"⁸⁹. وفي إحدى الحالات البارزة، أغلق الناشط محمد احمد هاتفه لبضعة أيام في أوائل شهر يوليو/تموز عام 2012 لتجنب الاعتقال بينما كان يختبئ من جهاز الأمن الوطني⁹⁰. وعندما أعاد فتح هاتفه بينما كان يسير الى منزله لرؤية عائلته، نجح مسؤولو جهاز الأمن الوطني الذين كانوا يتفقدون الحي في تتبع مكان وجوده اعتمادا على أقرب برج المواصلات السلكية واللاسلكية وألقت القبض عليه في وقت لاحق من تلك الليلة⁹¹.

وقد أصبح استراق السمع وتتبع الهاتف المحمول أكثر يسرا في عام 2008 عندما تم سن قانون يلزم المنتسبين بتسجيل شريحة الاشتراك (SIM cards) الخاصة بهم. وصدر أمر إلى MTN لقطع التيار عن مشترك الدفع المسبق الذين لم يسجلوا معلوماتهم الشخصية بحلول الموعد المحدد، مما أدى إلى فقدان شركة الاتصالات 1.1 مليون مشترك من بين 2.2 مليون مشترك لديها⁹². ومع ذلك، كان لا يزال من السهل نسبيا شراء شريحة اشتراك SIM دون تقديم معلومات شخصية للتنشيط حتى احتجاجات يونيو/حزيران 2012 عندما أصبح تنفيذ السياسة قسريا وعلى نحو أكثر صرامة، لا سيما في قطاع الاتصالات المملوكة جزئيا للحكومة، شركة سوداني⁹³.

أصبح فيسبوك مراقبا على نحو متزايد واستخدم لتتبع وتجريم الناشطين للاعتقال⁹⁴. وخلال احتجاجات يونيو/حزيران 2012، كان موقع وسائل الاعلام الاجتماعية أول حساب يطلب من المعتقلين فتحه أثناء الاحتجاز، وكان يتم فحص الرسائل الخاصة، فضلا عن فحص الصفحات التي "يحبها" النشطاء لمعرفة ما إذا كانوا ينتمون إلى حزب سياسي معين أو حركة اجتماعية معينة. ونتيجة لذلك، توقف الكثير من الشباب عن لصق الصور الشخصية على ملفاتهم الشخصية، وبدأوا بتغيير أسمائهم على الفيسبوك إلى أسماء مستعارة لتجنب التعرض للتعقب. وقد تعرض النشطاء المحتجزون أيضا لضغوط لكشف كلمات السر لحسابات البريد الإلكتروني الخاصة بهم، مما أدى إلى قيام أصدقاء وأفراد أسر المحتجزين بتغيير كلمات المرور أو حذف حسابات الناشطين بينما كانوا رهن الاعتقال⁹⁵.

على الرغم من الجهود المتفشية لرصد واعتراض الإنترنت والاتصالات المتنقلة، لا تزال قدرة وخبرة الحكومة التكنولوجية منخفضة على ما يبدو. وقد كشفت شهادات المعتقلين المفرج عنهم عن أن رجال الأمن لا زالوا يوثقون المعلومات يدويا وأنه يبدو أن مكاتب الأمن لا يتوفر لها تكنولوجيا الكمبيوتر. وأشارت الشهادات أيضا إلى أن العاملين في جهاز الأمن الوطني والوحدة الجهادية السيبرانية لديهم مستويات منخفضة جدا من الكفاءة باللغة الإنجليزية⁹⁶. وقد سمح ذلك للصحفيين المواطنين الذين يستخدمون اللغة الإنجليزية لأن يتوفر لهم حرية أكثر قليلا ممن لا يستخدمون اللغة الإنجليزية، لأن السلطات ركزت حتى الآن أساسا على مراقبة المحتوى باللغة العربية على الإنترنت. وهكذا كانت حوادث اعتقال ومضايقة الصحفيين على الإنترنت والمدونين الذي يكتبون باللغة الإنجليزية غير مألوفة.

ومع ذلك، يتعين على مقدمي خدمات الاتصالات الامتثال لمطالب الحكومة بممارسة الرصد الاستباقي للاتصالات وتوفير معلومات المستخدم. ففي عام 2009، على سبيل المثال، تم نشر رسالة تسربت من سكرتير الحزب الحاكم للشؤون السياسية لقادة حزب المؤتمر الوطني في صحيفة *السوداني على الإنترنت*، وتتضمن الرسالة تفاصيل توجيه مقدم إلى شركات الاتصالات الأربعة في السودان "الرصد ومتابعة أي اتصال هاتفي يضر بمصالح الوطن" ولجمع أرقام هواتف قيادات الحركة الشعبية ليتمكن وضعهم تحت المراقبة⁹⁷.

⁸⁸ مبادرة الشبكة المفتوحة "فلتر شبكة الإنترنت في السودان".

⁸⁹ مقابلة في الخرطوم، السودان، 1 أغسطس/آب 2012.

⁹⁰ تم استخدام اسم مستعار هنا لحماية خصوصية وهوية هذا الناشط.

⁹¹ مقابلة في الخرطوم، السودان، 1 أغسطس/آب 2012.

⁹² "توصيل السودان"، ITP، 21 يناير/كانون الثاني 2009، <http://www.itp.net/544237-connecting-sudan#.UZ-nALXvtg0>.

⁹³ استنادا إلى الأبحاث التي قام بها المؤلف.

⁹⁴ بخاري عثمان، "الحسابات المستهدفة من جانب وحدة الجهاد السيبرانية"، [باللغة العربية]، 23 أغسطس/آب 2012، السودان على الإنترنت،

<http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=print&board=400&msg=1345716699&rn=1>

⁹⁵ مقابلات في الخرطوم، السودان، يونيو/حزيران إلى سبتمبر/أيلول 2012.

⁹⁶ مقابلة مع أحد المحتجزين الذي أطلق سراحه، أغسطس/آب 2012، الخرطوم، السودان.

⁹⁷ عبد القادر محمد عبد القادر، "أسوار الصمت: القمع المنهجي لحرية الصحافة والرأي والتعبير في السودان"، المعهد الدولي للصحافة، 2012،

http://www.freemedia.at/fileadmin/media/Fences_of_Silence-AbdelgadirMAbelgadir-3.PDF: 53.

وغالبا ما يتعرض الصحفيون والناشطون في السودان للإزعاج والترويع خارج سياق القانون، وحتى التعذيب على أيدي رجال الأمن. وقد وقعت حالة تعذيب فظيعة في أكتوبر/تشرين الأول عام 2012، عندما اختطفت الصحفية والناشطة عبر الإنترنت سمية هندوسة من الشارع بينما كانت تغادر منزلها لشراء الطعام لابنها المريض⁹⁸. وأثناء احتجازها، تم استجوابها حول نشاطها على الفيسبوك وعرض لها نسخ مطبوعة من مقالاتها⁹⁹. وقد عثرت عليها عائلة هندوسة في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 في ضواحي الخرطوم بحري في حالة بدنية رهيبة، إذ كانت حليقة الرأس وقد أصيب جسمها بالحروق والكدمات¹⁰⁰.

وهناك استراتيجية أخرى استخدمتها الحكومة السودانية لقمع حرية الإنترنت وذلك من خلال الهجمات التقنية ضد مواقع المعارضة. فعلى سبيل المثال، تعرضت مواقع كل من الركوبة (Al-Rakoba) والسوداني على الإنترنت (SudaneseOnline) وسودانابيل وحريات للقرصنة والتسلل مرارا بين عامي 2010 و 2012، ومن المرجح أن يكون ذلك من جانب وحدة الجهاد السيبرانية¹⁰¹. ولقد كافحت مواقع مثل السوداني على الإنترنت لاستعادة محفوظات الأرشيف بعد الهجمات التقنية العديدة على مر السنين. وكانت حسابات البريد الإلكتروني ووسائل الإعلام الاجتماعية للنشطاء قد تعرضت أيضا للقرصنة على نطاق واسع¹⁰².

⁹⁸ مقابلة في الخرطوم، السودان، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

⁹⁹ مقابلة في الخرطوم، السودان، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

¹⁰⁰ "جهاز الأمن والمخابرات يقوم بتعذيب الصحفية سمية هندوسة"، قرفنا، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، <http://www.girfna.com/7006>.

¹⁰¹ مقابلة بواسطة البريد الإلكتروني مع المحررين من حرية وركوبة Al-Rakoba، يناير/كانون الثاني 2013.

¹⁰² مقابلة مع داعية لحرية الصحافة والصحفيين، الخرطوم، السودان، 16 يناير/كانون الثاني، 2012.